ما وراء استهداف الحوثيين للمنظمات؟

معتقلون في سجون الحوثي يعيشون خارج نطاق الحياة

«الأمناء» القسم السياسي:

يعيش اليتيم حياة قاسية، يموت مرةً كل يوم جرّاء مآسي الفقدان والحرمان، وفي اليمن يموت الأيتام مرتين في كل يوم جرّاء ما ترتكبه مليشيا الحوثي الانقلابية من انتهاكات بشعة.

وتقول تقارير دولية إنّ المليشيات الحوثية ارتكبت العديد من الجرائم والانتهاكات بحق الأيتام، الذين وصفتهم صحيفة الشرق الأوسط بأنّهم الشريحة الأضعف التي تعددت معاناتها واتسعت رقعتها.

وكشفت مصادر في صنعاء عن سلسلة جديدة من الانتهاكات الحوثية بحق الأيتام في مناطق متفرقة خاضعة لسيطرة المليشيات، وحوَّلت أجزاءً كبيرةً من مقر مؤسّسة اليتيم الخيرية في صنعاء إلى مدرسة أهلية بهدف الاستثمار المادي للمليشيات والتي تذهب عوائدها لصالح المجهود الحربي.

وحوّل الانقلابيون أجزاءً من مبنى مؤسسة اليتيم في حي النهضة بصنعاء إلى مدرسة أهلية بغرض الاستثمار والربح المادي، الأمر الذي يُفرِّغ المؤسسة من دورها الخيري في رعاية وكفالة الأيتام.

وأكّد عاملون بمؤسسة اليتيم بصنعاء أنّ الكادر العامل في المدرسة التي تزمع المليشيات افتتاحها خلال العام الدراسي الحالي، جلّهم من أتباع الحوثيين، فيما اعتبرت هذه الخطوات خطراً على مستقبل ما تبقى من الأيتام داخل المؤسسة وكذا العملية التعليمية برمتها.

وتمارس مليشيا الحوثي جميع أصناف الضغوط على الدور والمؤسسات الناشطة في رعاية وكفالة الأيتام من أجل إقامة أنشطة طائفية ومحاضرات تحث وتدعو للذهاب إلى جبهات القتال.

وبحسب تقارير حقوقية، أسفرت الحرب الحوثية القائمة منذ صيف 2014، إلى مضاعفة عدد الأيتام ومعاناتهم، الأمر الذي دفع بعضاً منهم إلى ترك المدرسة والبحث عن عمل لكشف المال وتوفير لقمة العيش لهم ولأسرهم، أمّا الآخرون فاستقبلتهم دور الأيتام القليلة المتوفرة في بعض المدن التي لم تسلم من بطش ونهب واستغلال المليشيات الحوثية.

وسبق أن رصد حقوقيون قيام المليشيات الحوثية بنهب مساعدات إنسانية لمنظمات إغاثية دولية، في إحدى دور الأيتام بمحافظة المحويت عقب اقتحامها ونهب محتوياتها وإفراغ مخازنها.

ويتجاوز عدد الأيتام في اليمن المليون ونصف المليون يتيم، فيما يبلغ عدد الدور والمؤسسات التي تهتم برعاية وكفالة اليتيم 10 دور، سواء أكانت تتبنى كفالات كاملة أم جزئية.

في حين يصل أعداد الأيتام الذين تتبناهم الدور (سكن وتغذية ومعيشة وتعليم وصحة) إلى نحو 100 ألف يتيم، وأكبرها دار الأيتام في شارع تعز جنوب صنعاء، ودار الرحمة الواقعة في حي بيت بوس.

ويصل عدد الدور والجمعيات التي تعمل على كفالة الأيتام، وهم في بيوتهم، إلى نحو 300 مؤسسة أو جمعية، ويتم تكفل المؤسسة أو الجمعية باليتيم، أو تبحث له عن كافل، ويتمّ إعطاؤهم مبالغ شهرية حسب قدرة الكافل، ولا تقوم هذه الجمعيات بكفالة الإيواء.

وفي ظل تردي الأوضاع المعيشية، تقدّر إحصائيات المنظمات الدولية أن 18.8 مليون شخص بحاجة للمساعدات الإنسانية، و10 ملايين شخص بحاجة لمساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة، مع وجود مليوني طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وثلاثة ملايين نازح، وثلاثة ملايين شخص فقدوا أعمالهم ومصادر الرزق.

وعلّقت بعض المنظمات دعمها للجمعيات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين لإقامة مشروعات أو أنشطة بهذا الخصوص، لعدم قدرة الجمعيات على إخلاء الذمة المالية، في ظل ازدياد الإتاوات والجبايات من قبل ميليشيات الحوثي، كما عمل الكافلون للأيتام على التواصل مع الأيتام وإعطائهم مبلغ الكفالة بشكل مباشر دون العودة إلى الجمعيات.

تصعيد حوثي ضد المنظمات

تشن المليشيات الحوثية الانقلابية، حملةً ممنهجة تستهدف القطاع الطبي، تقوم خلالها بمضايقات ضد منظمات دولية منها، منظمة أطباء بلا حدود في صنعاء.

مصادر مطلعة كشفت أنّ المليشيات الموالية لإيران منعت دخول أدوية مقدّمة من المنظمة بعد وصولها إلى مطار صنعاء، ووجّهت بإغلاق مخازنها.

ورفضت مليشيا الحوثي وصول المئات من شحنات الأدوية إلى المستشفيات، الأمر الذي ضاعف من المعاناة الصحية في عدة مناطق سيطرتها.

أسباب التعسُّف الحوثي ضد المنظمات الدولية تعود إلى رفض هذه المنظمات نهب المليشيات وابتزازها ومصادرة مثل هذه المساعدات.

وتكشف تقارير دولية أنّ نصف المساعدات في المناطق التي تخضع لسيطرة الحوثيين لا تصل إلى مستحقيها، كون المليشيات تبيعها لصالح خزائنها ولصالح ما يُسمى بالمجهود الحربي، وصرفها على عناصرها.

ونال القطاع الصحي قسطاً كبيراً من الانتهاكات التي ترتكبها المليشيات ضد اليمنيين، وقد تسبَّب الانقلابيون في تفشي الكثير من الأمراض، وعمدوا على نشر التلوّث، كما سرقوا الأدوية ومنعوا توزيعها على المرضى.

وضمن حربها على هذا القطاع الحيوي، احتجزت المليشيات الحوثية العديد من شاحنات أدوية تابعة لمنظمة الهجرة الدولية، كانت في طريقها إلى محافظة الحديدة.

وسبق أن حذّرت منظمة «أوكسفام» غير الحكومية من عودة تفشي مرض الكوليرا على نطاق واسع في اليمن، مع ارتفاع عدد الحالات المشتبه بها هذا العام إلى نحو 200 ألف.

ونبّهت المنظمة من مغبة عودة ارتفاع ما هو بالفعل أسوأ تفش للكوليرا بالعالم»، مشيرةً الى أنّه يُشتبه في إصابة نحو 195 ألف شخص بهذا المرض هذا العام.

وتشير تقارير رسمية إلى أن مرض الكوليرا وصل إلى أغلب بيوت صنعاء، فلا تجد بيتاً إلا وفيه شخص تعرض للمرض، وكانت مليشيا الحوثي سببًا رئيسيًّا في انتشار وباء الكوليرا بعد أن أهملت القطاع الصحي واستهدفت كوادره وتاجرت بالأدوية التي توفرها المنظمات الدولية، وتسببت في انعدام الأمن الذي جعل من منظمة الصحة العالمية توقف حملات التطعيم أكثر من مرة.

وتكمن خطورة الوباء أنّه يقضي على المريض سريعًا إذا لم يتم تداركه بالعناية والإسعاف إلى المستشفيات، وهو الأمر الذي عجز عنه كثير من المرضى، إمّا لأسباب مادية وإمّا لضعف قدرة المستشفيات على استيعاب الحالات المتزايدة يومًا وراء آخر.

حياة المعتقلون في سجون الحوثي

«محرمون من الوقت، من الزمن، من المكان.. يعيشون خارج نطاق الحياة».. آلاف من المدنيين يعيشون هذا الواقع المرير، يدفعون ثمناً لخطأ لم يرتكبوه، لواقع لم يُخيَّروا بين البقاء فيه أو الهروب نحو واقع بشع آخر يمنحهم فرصة أخرى في عالم آثر الصمت.

16 ألفاً و565 مدنياً، بينهم 368 طفلاً و98 امرأة و385 مسنة اعتقلتهم مليشيا الحوثي الانقلابية في الفترة من سبتمبر 2014 إلى ديسمبر 2018.

أمانة صنعاء القابعة تحت سيطرة الحوثيين نالت النصيب الأكبر بواقع 2599 معتقلاً، ثم محافظة صنعاء (2223 معتقلاً)، ومحافظة تعز (1425 معتقلاً).

تقارير حقوقية كشفت أنّ مليشيا الحوثي نفذت اعتقالات تعسُّفية طالت العديد من السياسيين والناشطين الحقوقيين والصحفيين والإعلاميين والنساء والأطفال، لأسباب سياسية وطائفية ودينية ومناطقية.

الاعتقال التعسفي يعتبر من أكبر الجرائم يرتكبها الحوثيون، وتشكل إرهابا حقيقيا وممنهجاً ضد حقوق الإنسان.

ومؤخراً، أصدر فريق من الخبراء الدوليين والإقليميين بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقريراً اتهم المليشيات الحوثية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وشنت الهجمات العشوائية واستهدفت المدنيين في أعمال ترقى إلى جرائم الحرب.

وأوضح التقرير أنّ المليشيات استخدمت أسلحة لها آثار مدمرة واسعة النطاق كالصواريخ والمدفعية ومدافع الهاون، حيث وُجهت عمداً على المدنيين والأعيان المدنية وأدّت إلى قتلهم وإصابتهم، كما استخدموا الأسلحة عشوائياً في المناطق المأهولة بالسكان، في تعز وعدن والحديدة وراحت أعداد كبيرة من المدنيين ضحية قصف مليشيا الحوثي ودمّرت منازلهم وسبل عيشهم، كما قتلت النازحين في الحديدة أثناء فرارهم.

فريق الخبراء فحص وحقّق في حوادث إطلاق النيران من قبل قناصة الحوثي في تعز وعدن، التي أدت إلى مقتل المئات من المدنيين بين مارس ويوليو من عام 2015، كما وثق الخبراء قتل 200 مدني وإصابة 350 آخرين.

وعلى مدى العام الماضي 2018 استهدفت مليشيا الحوثي المدنيين عمداً وقتلتهم، وكذلك في عام 2015 حيث استهدفت المنازل السكنية وقتلت الأطفال، كما استهدف قناصة الحوثي الأطفال عمداً

ولفت التقرير إلى أنّ مليشيا الحوثي قامت في المدة من يناير إلى مارس الماضيين باستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية عمدًا في الضالع، كما دمّروا منازل المدنيين في حجة، دون أي ضرورة عسكرية، مؤكداً أنّ استهداف المدنيين يمثل جريمة حرب.

وكشف أنّ مليشيا الحوثي استخدمت الألغام الأرضيّة ضد الأفراد والمركبات، ما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين وقتل المئات، وتحقّق فريق الخبراء من قتل وإصابة ألغام زرعتها ميليشيات الحوثي للمئات من المدنيين في أبين والضالع والبيضاء والجوف وحجة وإب ومأرب وصنعاء وصعدة وشبوة، وكذلك قتلت ألغام الحوثي المضادة للمركبات المدنيين في الحديدة وهي أكثر المحافظات تضررًا من الألغام.

التقرير أشار إلى أنّ الحوثيين يزرعون الألغام عمداً في طريق المدنيين في انتهاك صارخ لاتفاقية حظر الألغام التي أقرتها سلطات الأمر الواقع، وبيّن أنّ المليشيات فرضت قيوداً بيروقراطية تسبّبت في تأخير الإغاثة والمساعدات الإنسانية، كما فرضت قيوداً على حركة العاملين الإنسانيين واستهدفتهم وقتلت أحد العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إبريل 2018، ما أدّى إلى انسحاب العاملين الإنسانيين من مناطق معينة، وحولت المساعدات الإنسانية لصالحها وأعاقت الإمدادات الغذائية.

وتسبّبت مليشيا الحوثي بالتدابير التي اتخذتها في تفاقم الحالة الاقتصادية الكارثية ما أدى إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، واتبعت ممارسات صارمة لجمع الضرائب لتمويل الجهود الحربية، وانتهكت الحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق بما في ذلك الحق في الغذاء والماء والحق في الصحة والتعليم.

على الرغم من بشاعة الجرائم التي وردت في التقرير الأممي بشأن انتهاكات الحوثيين، لكنّها ليست المرة الأولى التي يُكشف فيها النقاب عن هذه الجرائم، لكن الأمر الذي لا يقل ترويعاً هو ذلك الصمت الأممي الكبير إزائها.

وتوجّه الكثير من الانتقادات للأمم المتحدة إزاء عدم اتخاذها إجراءات عقابية حاسمة ضد الإرهاب الحوثي المتصاعد، إلى الحد الذي وصل إلى اتهام المنظمة الأممية بمنح المليشيات تأشيرة للاستمرار في هذا الموت المروّع.